مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الرابع – العدد الثالث
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.4 , No.3)
July 2021

التغيرات في الهيكل العمري للسكان الليبيين وأثرها على عرض العمل
نظرة تقييمية و رؤية مستقبلية

د. محمد سالم كعيبة / كلية الاقتصاد / جامعة مصراتة / ليبيا
د. عبد الحميد عبد السلام المقصبي / كلية الاقتصاد / جامعة مصراتة / ليبيا
أ. على عبد السلام الجروشي / كلية الاقتصاد / جامعة مصراتة / ليبيا

المستخلص:

هدف هذا البحث إلى تحليل التغيرات في الهيكل العمري للسكان الليبيين وأثرها على عرض العمل خلال الفترة (1973-2012)، كما هدف إلى مناقشة السياسات السكانية وسياسة الاستخدام المقترحة خلال المرحلة القادمة. وقد تم استخدام منهج التحليلالوصفي في تحليل تطور السكان الليبيين ومعدلات النمو السكاني والتغيرات في التوزيع العمري للسكان الليبيين والآثار الناتجة عن التغيرات في التوزيع العمري للسكان الليبيين، ومناقشة السياسات السكانية وسياسات الاستخدام الواجب اتباعها. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمهاأن معدل نمو السكان قد شهد انخفاضاً ملحوظا خلال السنوات الأخيرة بعد أن كان مرتفعاً خلال السنوات الأولى مما أدى إلى حدوث تغيرات في التركيب العمري للسكان الليبيين من حيث انخفاض في نسبة الفئات العمرية (0-14) وزيادة نسبة الفئات العمرية (15-64)، وهو ما نتج عنه ظهور مجموعة من الآثار تمثلت في الدخول في مرحلة الهبة الديموغرافية، التغير في عدد الأفراد العاملين اقتصادياً، تناقص معدل الإعالة الكلي و زيادة مخرجات النظام التعليمي والتدريبي.

وقد أوصت الدراسة بتكوين جهاز يتولى مهام وضع وتنفيذ ومتابعة السياسة السكانية، ووضع خطة مستقبلية لتحديد معدلات النمو السكاني المستهدفة و نسبة الفئات العمرية المناسبة، وكذلك رسم سياسات استخدام واضحة المعالم من خلال وجود نظام مؤسسي قادرعلى الإشراف وتنفيذ ومتابعة سياسات الاستخدام وتوثيق التعاون والتنسيق بين الجهات المختصة في ليبيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مجالات البرامج والخطط المتعلقة بالسياسة السكانية.

Abstract

This research aims to analyze changes in the age structure of the Libyan population and their impact on labor supply during the period (1973-2012). It also aims to discuss the proposed population and employment policies during the upcoming period . Descriptive analysis method was used in analyzing the development of the Libyan population, population growth rates, changes in the age distribution of the Libyan population, the effects resulting from changes in the age distribution of the Libyan population, as well as analyzing population and employment policies that should be followed. The study found a set of results, the most important of which, is that the population growth rate has witnessed a remarkable decline in recent years after it was high during the beginning of the study period .This has led to a decrease in the percentage of age groups (0-14) and an increase in the proportion of age groups (15-64) in the age structure of the Libyan population .These changes in turn resulted in the emergence of the demographic dividend stage, a change in the number of economically active individuals, a decrease in the total dependency ratio, and an increase in the outputs of the educational and training system.

The study recommends the initiation of a system that could undertake the tasks of developing, implementing and following up population policies, setting up a future plan to determine the target population growth rates and the proportion of appropriate age groups. The study also recommends the establishment of clear-cut employment policies through an institutional system capable of supervising, implementing and following up employment policies, and strengthening cooperation and coordination between the competent authorities in Libya and the United Nations Population Fund in the areas of programs and plans related to the population policy.

أولا المقدمة:

تعد التغيرات الديموغرافية من العوامل المهمة المؤثرة على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المختلفة وذلك على اعتبار أن الانسان هو المحور الرئيس لأي عملية تنمية. وفي الواقع فإن معرفة نمط توزيع السكان وتركيبتهم النوعية والعمرية والتعليمية والاقتصادية لها تأثير كبير في عملية التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، حيث تلعب التغيرات الديموغرافية دوراً كبيراً في التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية والتي من أهمها عرض العمل.

وتعتبر ليبيا من الدول النامية قليلة السكان على الرغم من المعدل المرتفع للنمو السكاني التي شهدته البلاد خلال فترة السبعينيات والثمانينيات، إلا أن هذا المعدل بدأ بالانخفاض وبشكل كبير خلال السنوات الأخيرة وهو ما انعكس في حدوث تغير في الهيكل العمري للسكان الليبيين بسبب هذا الانخفاض في معدل النمو السكاني، وقد انعكست هذه التغيرات بشكل واضح على سوق العمل الليبي من حيث ارتفاع نسبة السكان النشطين اقتصادياً وانخفاض معدلات الإعالة.

وأخذاً في الاعتبار التغيرات الديموغرافية التي طرأت على الهيكل العمري للسكان الليبيين وما ترتب عليها من انخفاض في معدل نمو السكان وحدوث زيادة كبيرة في عرض العمل مصحوبة في العقود الأخيرة بتزايد معدلات البطالة فإن هذه الورقة تهدف بصورة رئيسية إلى تحليل التغيرات في الهيكل العمري للسكان الليبيين وأثرها على عرض العمل خلال الفترة (1973-2012)، كما تهدف هذه الورقة إلى مناقشة موضوع السياسات السكانية وسياسة الاستخدام المقترحة خلال المرحلة القادمة.

ثانياً: التغيرات الديموغرافية:

1. عدد السكان الليبيين:

تشير البيانات المتاحة كما هو مبين في الجدول رقم (1) والشكل رقم (1) أن عدد السكان الليبيين قد تزايد من 2,052,372 نسمة عام 1973 إلى 3,231,059 نسمة عام 1984 وإلى 4,389,739 نسمة عام 1995 وإلى 5,298,152 نسمة عام 2006، وذلك من واقع احصاءات السكان التي أجريت خلال الفترة (1973-2006)، وتشير بيانات عام 2012 أن عدد السكان الليبيين قد وصل إلى 5,878,100 نسمة.

الجدول رقم (1)

تطور عدد السكان الليبيين خلال الفترة (1973-2012)

التعداد	السكان الليبيون (نسمة)		
	ذكور	إناث	المجموع
1973	1,057,919	994,453	2,052,372
1984	1,651,562	1,579,497	3,231,059
1995	2,231,079	2,158,660	4,389,739
2006	2,687,513	2,610,639	5,298,152
2012	3,026,800	2,851,300	5,878,100

المصدر:

- أمانة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1973.
- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد، مصلحة الاحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان لعام 1984.
- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1995.
- الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 2006.
- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص لأهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2012.

الشكل رقم (1)

تطور عدد السكان الليبيين خلال الفترة (1973-2012)

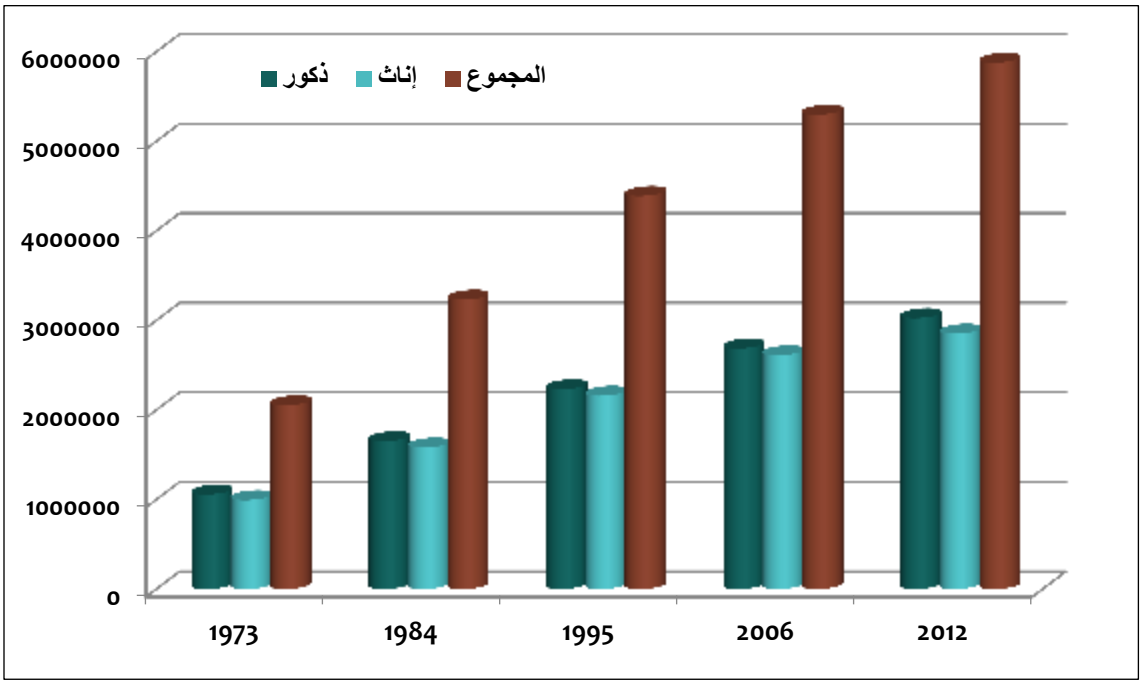

2. معدل نمو السكان الليبيين:

من خلال تحليل التغير في معدل نمو السكان الليبيين كما هو وارد في الجدول رقم (2) والشكل رقم (2) يتبين أن معدل نمو السكان الليبيين قد بلغ 4.21% خلال الفترة (1973-1984)، ثم انخفض إلى 2.83% خلال الفترة (1984-1995) ثم إلى 1.72% خلال الفترة (1995-2006)، وينبغي الإشارة هنا بأنه خلال الفترة (2006-2012) شهد معدل نمو السكان الليبيين زيادة طفيفة حيث وصل إلى 1.75% بعد أن كان 1.72% خلال الفترة (1995-2006).

ومن خلال تحليل التغيرات في معدلات نمو السكان الليبيين خلال الفترة (1973-2012) يلاحظ بأن هذه الفترة يمكن تقسيمها إلى فترتين: الفترة الأولى وتغطي السنوات (1973-1984)، والفترة الثانية وتغطي السنوات (1984-2012)، وتتميز الفترة الأولى بارتفاع في معدلات نمو السكان الليبيين بينما الفترة الثانية تتميز بانخفاض في معدلات نمو السكان الليبيين مقارنة بالفترة الأولى.

ولعلنا بتحليل هذه المعدلات يمكن القول أن اتجاه معدلات نمو السكان الليبيين نحو الانخفاض لم يكن ناتجاً عن سياسة سكانية، بل يرجع السبب إلى جملة من العوامل

من أهمها (مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2001، 8):

- ارتفاع نفقات الزواج.
- زيادة انخراط الفتيات في التعليم العالي.
- انخفاض معدلات الخصوبة بسبب زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل.
- انتشار التعليم والثقافة العامة بين أفراد المجتمع الليبي.
- زيادة معدل التحضر في المجتمع الليبي.
- انتشار ظاهرة تنظيم الأسرة بين مختلف فئات المجتمع الليبي.
- عدم توافق عرض السكن مع الطلب عليه مما سبب في تأخر سن الزواج عند السكان الليبيين.

الجدول رقم (2)

التغير في معدل نمو السكان الليبيين خلال الفترة (1973-2012)

التعداد	السكان الليبيون (%)		
	ذكور	إناث	المجموع
1984-1973	4.13	4.30	4.21
1995-1984	2.77	2.88	2.83
2006-1995	1.71	1.74	1.72
2006-2012	2.00	1.48	1.75

المصدر: الجدول رقم (1).

الشكل رقم (2)

التغير في معدل نمو السكان الليبيين خلال الفترة (1973–2012)

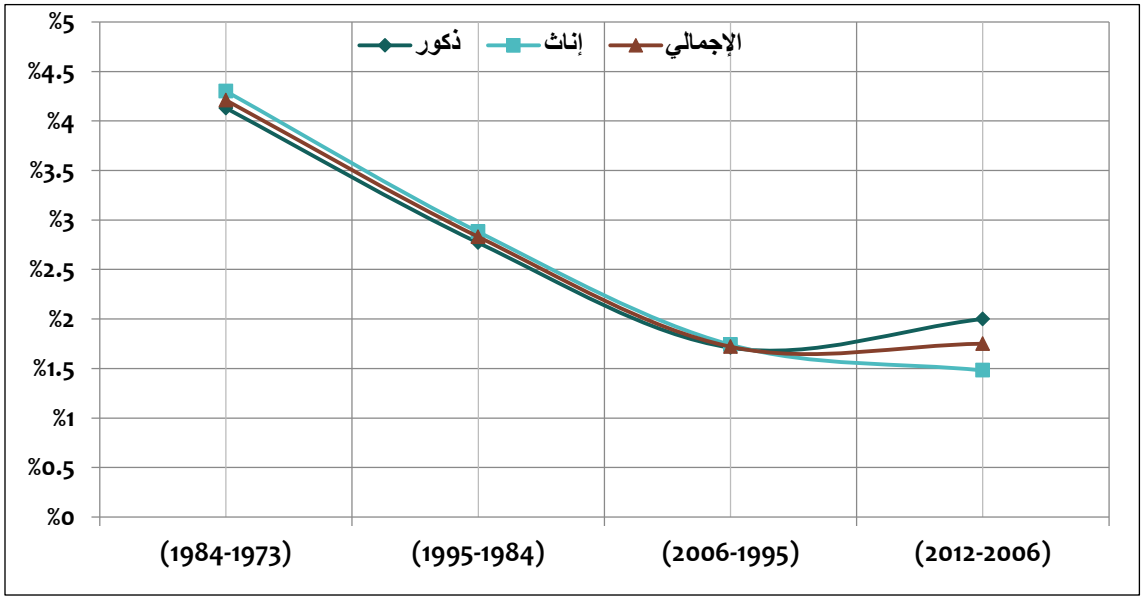

3. التوزيع العمري للسكان الليبيين والهرم السكاني الليبي:

نظراً للتغيرات التي طرأت على معدلات نمو السكان الليبيين خلال الفترة (1973–2012) فإنه قد تزامن مع ذلك خلال هذه الفترة حدوث تغير أيضاً في التوزيع العمري للسكان الليبيين، ويلاحظ في هذا الخصوص كما هو مبين في الجدولين رقمي (3) و (4) والشكلين البيانيين رقمي (3) و (4) أن الفئات العمرية (0–14) تميزت بتوسع خلال الفترة (1973–1984) ثم انخفاض في الفترات الزمنية اللاحقة. وأن الفئات العمرية (15–64) تميزت بتوسع خلال الفترة (1995–2012) وانخفاض في الفترات الزمنية السابقة.

إن معدل النمو السكاني العالي خلال الفترة (1973–1984) أدى إلى اتساع قاعدة الهرم السكاني، حيث بلغت نسبة الفئات العمرية (0 – 14) من إجمالي السكان 51.44% عام 1973 و 49.86% عام 1984، ومن جهة أخرى فإنه يلاحظ خلال السنوات اللاحقة وحتى عام 2012 أن قاعدة الهرم السكاني أخذت في الانكماش حتى أصبح نسبة الفئات العمرية (0 – 14) تشكل 32.94% عام 2012، وقد تزامن مع ذلك أن نسبة الفئات العمرية (15 – 64) تميزت بانكماش خلال الفترة (1973–1984) وتوسع في الفترات الزمنية اللاحقة من خلال موقعها في الهرم السكاني الليبي، وتشير بعض الدراسات (مرزا، 2012، 32؛ مجلس التطوير الاقتصادي، 2010، 85:83) إلى أن التغيرات في الهيكل العمري للسكان الليبيين ستستمر حتى الوصول إلى وضع الاستقرار بحلول عام 2030.

إن هذا التغير في التوزيع العمري للسكان الليبيين يعد دلالة على انخفاض في معدلات خصوبة النساء(1) والتي بدورها أدت إلى

(1) يتم قياس معدل خصوبة النساء وفقاً للمعادلة التالية:

انخفاض في معدلات النمو السكاني. وقد كان تأثير هذا الانخفاض في معدلات النمو السكاني واضحاً في الفئات العمرية (0-14) التي انخفضت نسبة مساهمتها إلى إجمالي السكان وحدوث زيادة في نسبة مساهمة الفئات العمرية (15-64) إلى إجمالي السكان، وتعتبر الفئات العمرية (15-64) هي الفئات المغذية لعرض العمل وفي ظل هذا الوضع فإنه من المتوقع حدوث زيادة في عرض العمل.

الجدول رقم (3)

التوزيع العمري للسكان الليبيين خلال الفترة (1973-2012)

فئات العمر (سنوات)		1973	1984	1995	2006	2012
(14 - 0)	ذكور	539,095	819,485	870,342	841,028	1,000,800
	إناث	516,588	791,454	843,921	804,805	935,500
	المجموع	1,055,683	1,610,939	1,714,263	1,645,833	1,936,300
(64-15)	ذكور	473,070	772,532	1,273,439	1,730,471	1,882,300
	إناث	436,962	731,075	1,230,605	1,696,942	1,818,700
	المجموع	910,032	1,503,607	2,504,044	3,427,413	3,701,000
65+	ذكور	45,754	59,545	87,298	116,014	143,700
	إناث	40,903	56,968	84,134	108,892	97,100
	المجموع	86,657	116,513	171,432	224,906	240,800
الإجمالي	ذكور	1,057,919	1,651,562	2,231,079	2,687,513	3,026,800
	إناث	994,453	1,579,497	2,158,660	2,610,639	2,851,300
	المجموع	2,052,372	3,231,059	4,389,739	5,298,152	5,878,100

المصدر:

- أمانة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1973.
- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد، مصلحة الاحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان لعام 1984.
- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1995.
- الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 2006.

$$\text{معدل خصوبة النساء} = \frac{\text{عدد المواليد خلال العام}}{\text{عدد النساء (15-46)}} \times 1000$$

- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص لأهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2012.

الجدول رقم (4)

هيكل التوزيع العمري للسكان الليبيين خلال الفترة (1973-2012) (%)

فئات العمر (سنوات)	1973	1984	1995	2006	2012
(14 - 0)	51.44%	49.86%	39.05%	31.06%	32.94%
(64-15)	44.34%	46.54%	57.04%	64.69%	62.96%
+65	4.22%	3.61%	3.91%	4.24%	4.10%
الإجمالي	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%

المصدر: الجدول رقم (3).

الشكل رقم (3)

تطور الهرم السكاني للسكان الليبيين خلال الفترة (1973-2012)

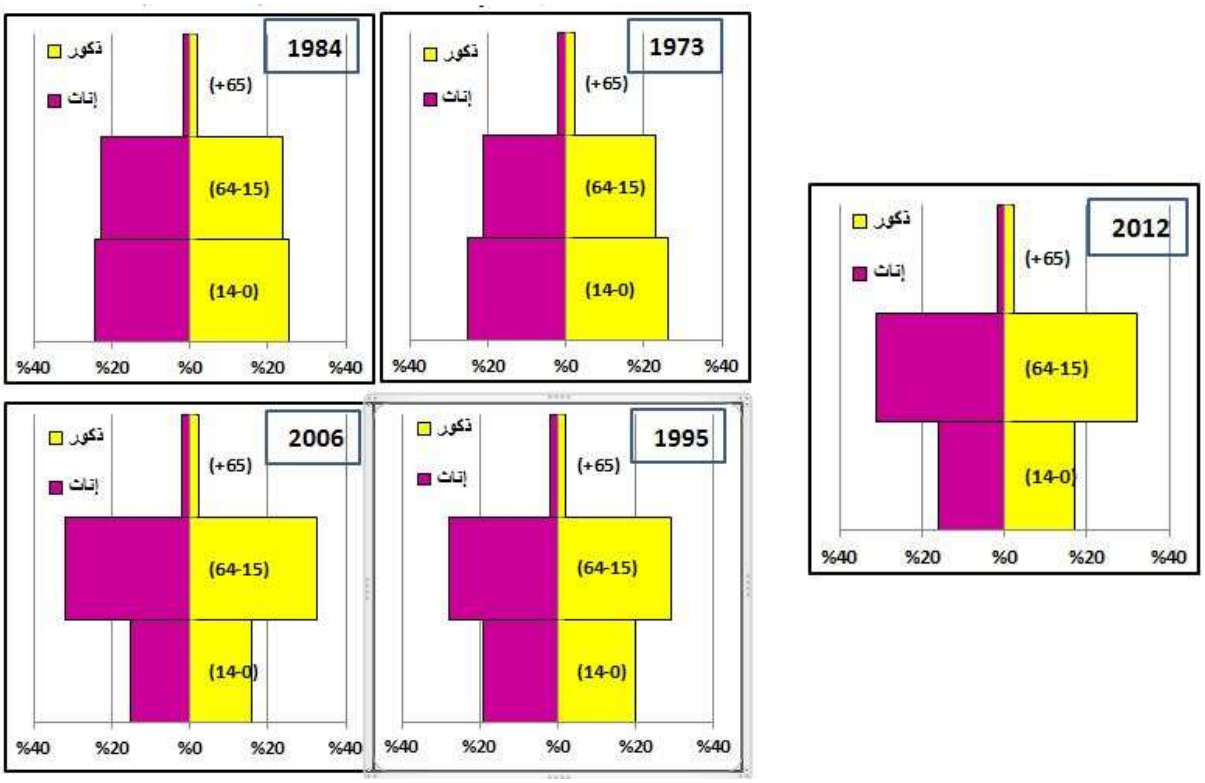

الشكل رقم (4)

التوزيع النسبي للسكان الليبيين خلال الفترة (1973–2012)

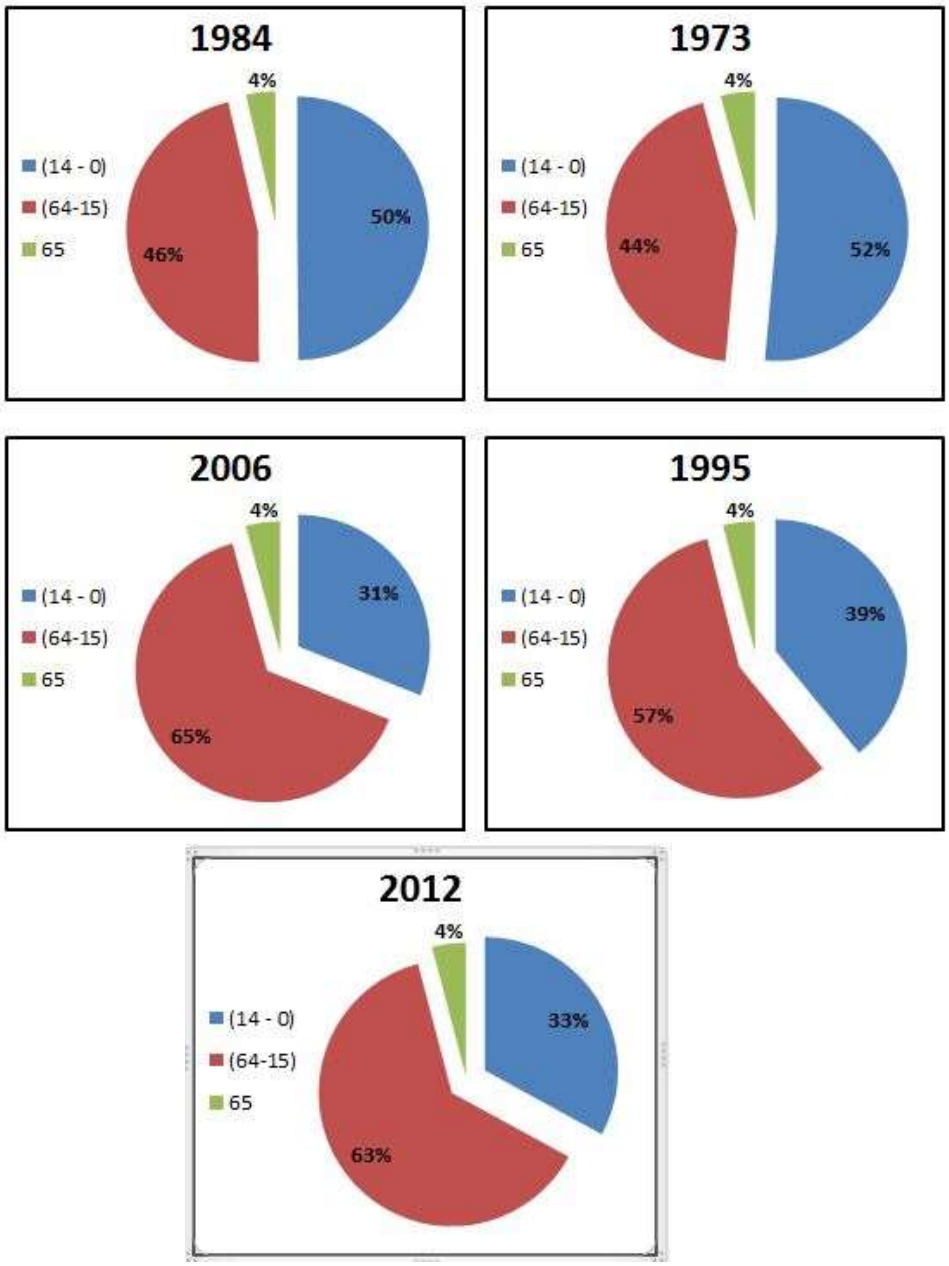

ثالثاً: الآثار الناتجة عن التغيرات في التوزيع العمري للسكان الليبيين:

من أهم الآثار الناتجة عن التغيرات التي طرأت على التوزيع العمري للسكان الليبيين كنتيجة لانخفاض معدلات نمو السكان والذي ترتب عليه انخفاض في نسبة الفئات العمرية (0-14) وزيادة نسبة الفئات العمرية (15-64) ما يلي:

1. **الدخول في مرحلة الهبة الديموغرافية:**

يقصد بالهبة الديموغرافية التغيرات التي تحدث على التوزيع العمري للسكان بحيث تكون نسبة السكان في سن العمل (15 – 64) تتجاوز نسبة السكان في الفئات العمرية التي أقل من 14 سنة وتلك التي أكبر من (65)(2).

ويلاحظ من البيانات الواردة بالجدول رقم (4) والشكل رقم (4) أن المجتمع الليبي منذ عام 1995 هو في مرحلة الهبة الديموغرافية حيث يتبين أن نسبة السكان الليبيين الذين هم في الفئات العمرية (15 – 64) يتجاوز نسبة السكان الليبيين في الفئات العمرية التي أقل من 15 سنة وكذلك التي أكبر من 65 سنة.

2. **التغير في عدد الأفراد العاملين اقتصادياً:**

يلاحظ من الجدول رقم (5) والشكلين رقمي (5) و (6) أن الأفراد العاملين اقتصاديا من الليبيين قد زاد عددهم خلال الفترة (1973-1984) من 421,617 نسمة إلى 680,994 نسمة، واستمر العدد في الارتفاع خلال الفترة (1984-2012) من 680,994 نسمة إلى 1,882,300 نسمة.

ويلاحظ هنا بأنه خلال الفترة الأولى أن نسبة العاملين اقتصادياً إلى عدد السكان الليبيين منخفضة مقارنة بالوضع في الفترات اللاحقة وذلك كنتيجة لانخفاض معدلات النمو السكاني وزيادات أعداد السكان في الفئات العمرية (15-64).

(2) إن ديناميكية تغيير تركيبة السكان تنشأ من بداية انخفاض معدلات الخصوبة، حيث أن انخفاض الخصوبة سيحول المجتمع الذي غالبيته من صغار السن المعالين إلى مجتمع يشكل فيه السكان في سن العمل (15-64) النسبة الأكبر، وبمعنى آخر فإن نسبة السكان في سن العمل ستكون أعلى بشكل كبير من نسبة السكان في الفئات المعالة وهي: فئة صغار السن (0 – 14) وفئة كبار السن (65 سنة فأكثر) وهذا ما يعرف بالهبة الديموغرافية أو النافذة الديموغرافية، للتعرف على ظاهرة الهبة الديموغرافية انظر على سبيل المثال: مجلس التطوير الاقتصادي، 2010.

الجدول رقم (5)

تطور بعض متغيرات العمل والسكان خلال الفترة (1973-2012)

البيان		1973	1984	1995	2006	2012
المشتغلون	ذكور	379,512	571,306	793,371	940,133	1,039,000
	إناث	26,824	84,618	188,053	388,153	485,000
	المجموع	406,336	655,924	981,424	1,328,286	1,524,000
	% الإناث	6.60	12.90	19.16	29.22	31.82
الباحثون عن عمل	ذكور	14,542	22,025	101,816	258,275	196,200
	إناث	739	3,045	17,716	89,319	162,100
	المجموع	15,281	25,070	119,532	347,594	358,300
عدد الأفراد العاملين اقتصادياً	ذكور	394,054	593,331	895,187	1,198,408	1,235,200
	إناث	27,563	87,663	205,769	477,472	647,100
	المجموع	421,617	680,994	1,100,956	1,675,880	1,882,300
معدل البطالة	ذكور	3.69%	3.71%	11.37%	21.55%	15.88%
	إناث	2.68%	3.47%	8.61%	18.71%	25.05%
	المجموع	3.62%	3.68%	10.86%	20.74%	19.04%
عدد السكان	ذكور	1,057,919	1,651,562	2,231,079	2,687,513	3,026,800
	إناث	994,453	1,579,497	2,158,660	2,610,639	2,851,300
	المجموع	2,052,372	3,231,059	4,389,739	5,298,152	5,878,100
%المشتغلون إلى عدد السكان	ذكور	35.87%	34.59%	35.56%	34.98%	34.33%
	إناث	2.70%	5.36%	8.71%	14.87%	17.01%
	المجموع	19.80%	20.30%	22.36%	25.07%	25.93%
%العاملون اقتصادياً إلى عدد السكان	ذكور	37.25%	35.93%	40.12%	44.59%	40.81%
	إناث	2.77%	5.55%	9.53%	18.29%	22.69%
	المجموع	20.54%	21.08%	25.08%	31.63%	32.02%
معدل الإعالة		4.1	3.9	3.5	3.0	2.9

المصدر:

- أمانة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1973.
- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد، مصلحة الاحصاء والتعداد، نتائج التعداد العام للسكان لعام 1984.
- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1995.
- الهيئة العامة للمعلومات، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 2006.
- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، ملخص لأهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لعام 2012.

الشكل رقم (5)

تطور عرض العمل خلال الفترة (1973-2012)

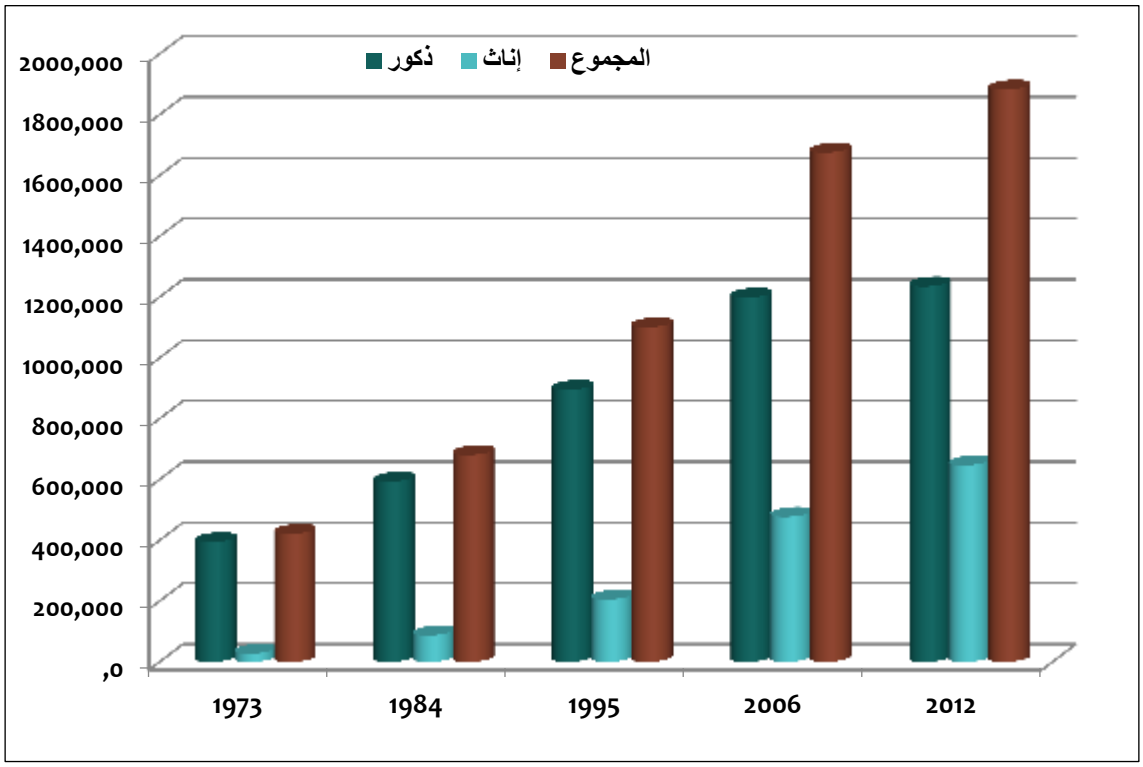

الشكل رقم (6)

تطور نسبة المشتغلين والعاملين اقتصادياً إلى عدد السكان خلال الفترة (1973-2012)

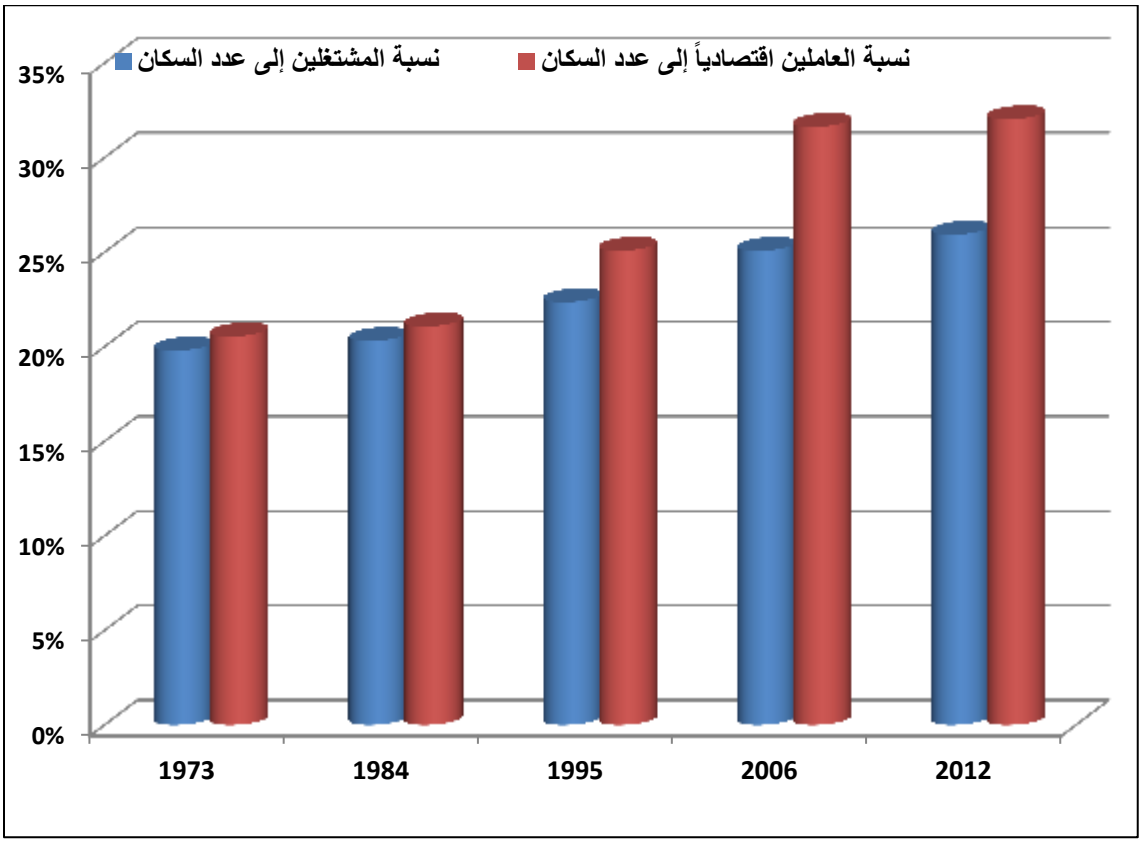

وأخذاً في الاعتبار أن شريحة الأفراد العاملين اقتصادياً (عرض العمل) تتكون من الأفراد الذين في حالة استخدام زائداً الأفراد الذين في حالة بطالة، فإنه عند الحديث عن الأفراد العاملين اقتصادياً تجدر الإشارة إلى النقاط التالية:

أ- أن استخدام الليبيين قد زاد من 406,336 مستخدم عام 1973 إلى 1,524,000 مستخدم عام 2012 وذلك كما هو مبين من الجدول رقم (5) والشكل رقم (7). وهنا ينبغي الإشارة إلى أن نسبة الاستخدام إلى عدد السكان كانت منخفضة في الفترة الأولى (1973-1984) مقارنة بالفترة الثانية (1984-2012) وهذه النتائج متوافقة مع الانخفاض الذي حدث في معدلات النمو السكاني.

الشكل رقم (7)

تطور الاستخدام خلال الفترة (1973-2012)

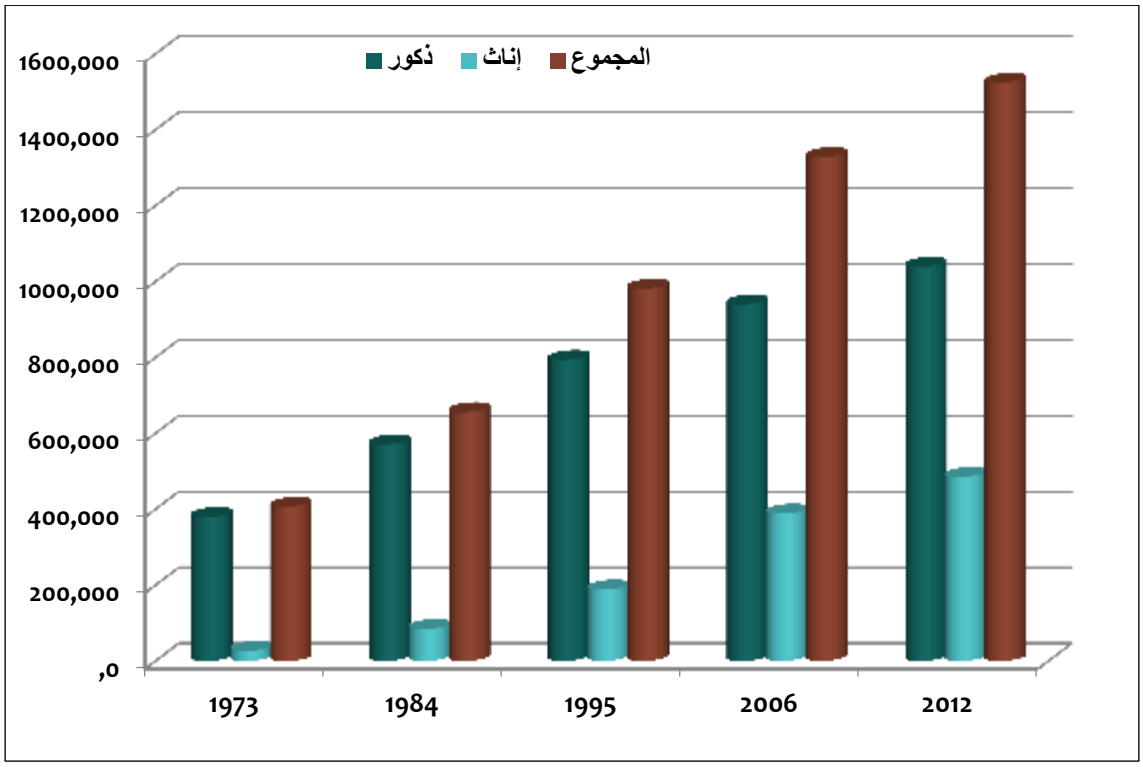

وفي إطار الحديث عن تطور استخدام الليبيين يلاحظ من الجدول رقم (5) والشكل رقم (8) أن استخدام المرأة الليبية في سوق العمل قد تزايد من 26,824 مستخدمة عام 1973 إلى 485,000 مستخدمة عام 2012، وزادت نسبة مساهمة المرأة في الاستخدام من 6.60% عام 1973 إلى 31.82% عام 2012.

الشكل رقم (8)

تطور مساهمة المرأة في الاستخدام خلال الفترة (1973-2012)

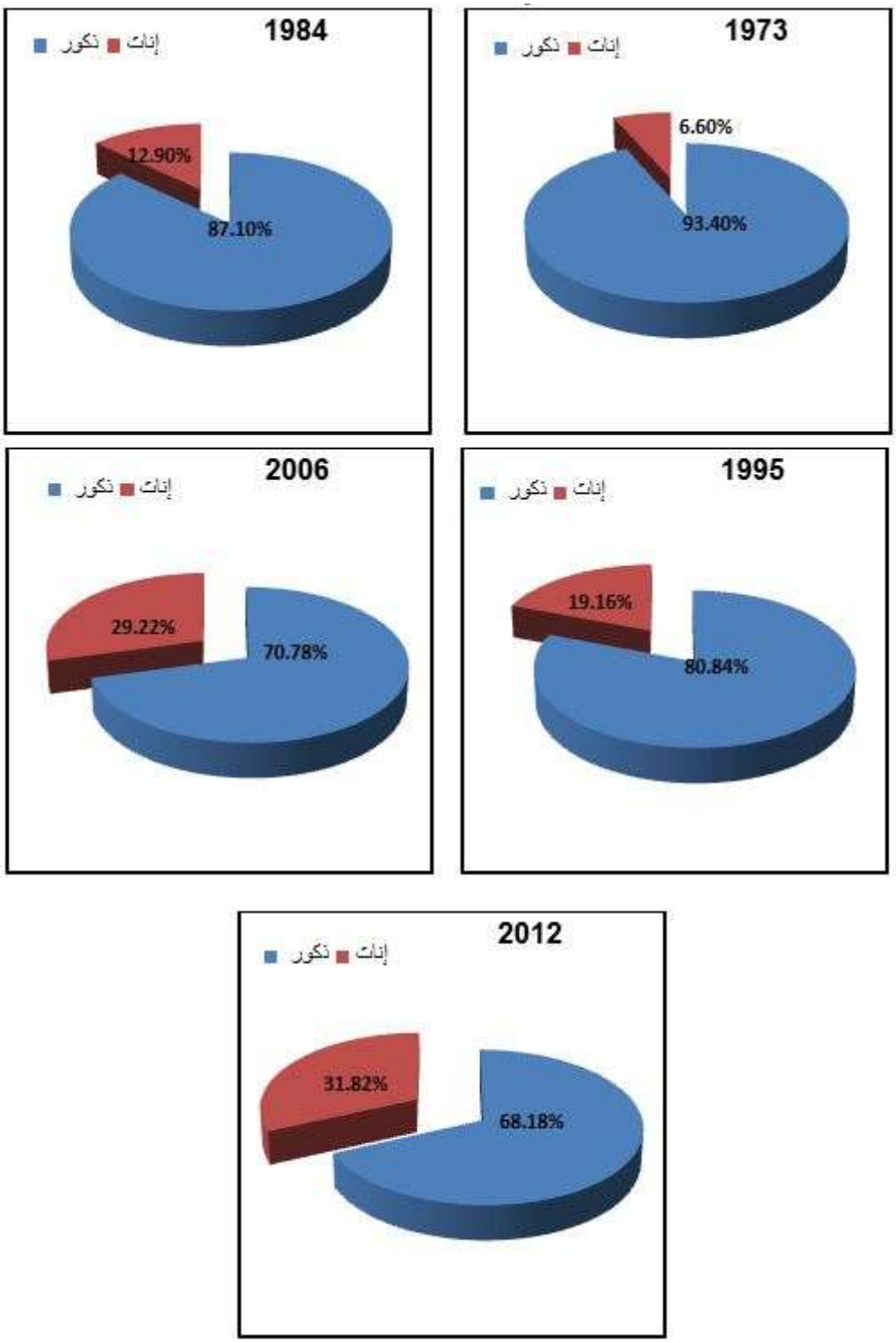

ب- أن عدد الباحثين عن عمل قد زاد بصورة كبيرة خصوصاً بعد عام 1995، حيث زاد عدد الباحثين عن عمل من 119,532 فرد عام 1995 إلى 358,300 فرد عام 2012 وكان عدد الباحثين عن عمل 15,281 عام 1973 و 25,070 عام 1984.

أما معدل البطالة فقد كان 10.86% عام 1995 وزاد إلى 20.74% عام 2006 ووصل إلى 19.04% عام 2012. علماً بأن معدل البطالة كان 3.62% عام 1973 وذلك كما تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (5) والشكل رقم (9).

الشكل رقم (9)

تطور معدل البطالة خلال الفترة (1973-2012)

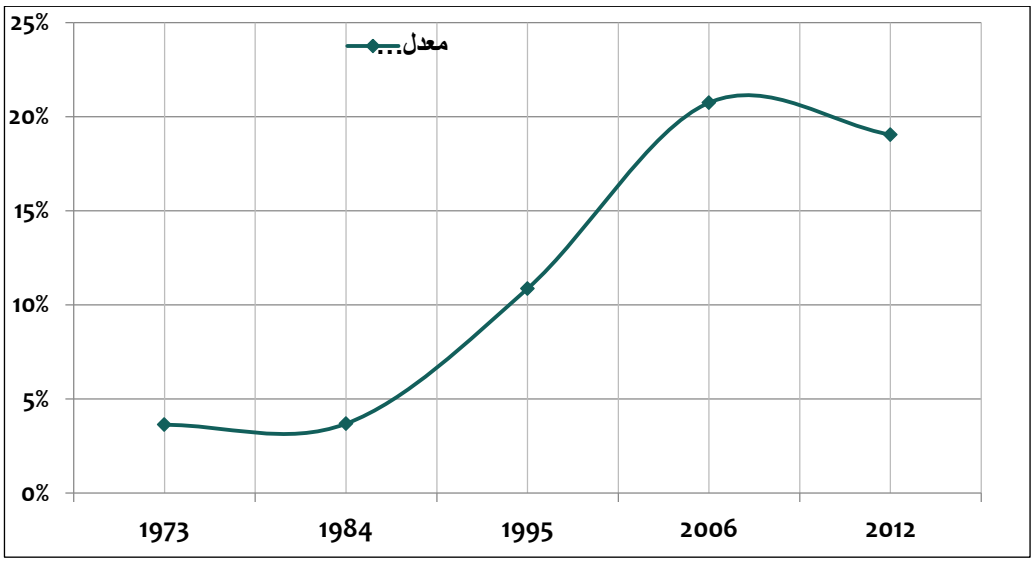

وفي الواقع فإن مشكلة البطالة لم تكن تمثل مشكلة جوهرية في سوق العمل الليبي حتى منتصف الثمانينيات، وذلك على اعتبار أن سوق العمل الليبي كان قادراً على استيعاب كافة الأفراد الباحثين عن عمل سواء من خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية أو من الأفراد المتسربين من قطاع التعليم والتدريب، والمحلل لسوق العمل الليبي يلاحظ بأنه منذ منتصف الثمانينيات بدأت معدلات البطالة تتزايد بصورة ملحوظة.

وهناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور البطالة في سوق العمل الليبي والتي من أهمها (مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2001، 47):

- عدم القدرة على خلق استثمار قادر على توفير فرص عمل لاستيعاب الأفراد الباحثين عن عمل وخصوصاً في القطاع الخاص.
- الاحتياجات من القوى العاملة لا تتناسب مع ما هو معروض من القوى العاملة.
- تنامي القطاع غير المنظم في سوق العمل الليبي الذي تمثل العمالة الوافدة أحد أهم أركانه الرئيسية.

وعليه فإن البطالة تعتبر متغير أساسي لابد أن يحسب حسابه عند وضع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية وعند تخطيط التعليم والتدريب وربطه بالطلب على العمل.

3. تناقص معدل الإعالة الكلي:(3)

تستخدم معدلات الاعالة للدلالة على مدى العبء الاقتصادي الذي يقع على كاهل المستخدمين في الاقتصاد، وبمعنى آخر فإن معدل الاعالة يبين العبء الاقتصادي الذي يتحمله المستخدم بالإضافة الى أفراد العائلة الذين لا يعملون.

ويلاحظ من البيانات الواردة بالجدول رقم (5) والشكل رقم (10) أن معدل الإعالة الكلي للمستخدمين قد شهد انخفاضاً خلال العقود الماضية. وفي الواقع فإن هذه النتائج متوافقة مع الانخفاض الذي طرأ على معدل نمو السكان الليبيين والتغير الذي حدث على التوزيع العمري للسكان الليبيين.

الشكل رقم (10)

تطور معدل الإعالة خلال الفترة (1973-2012)

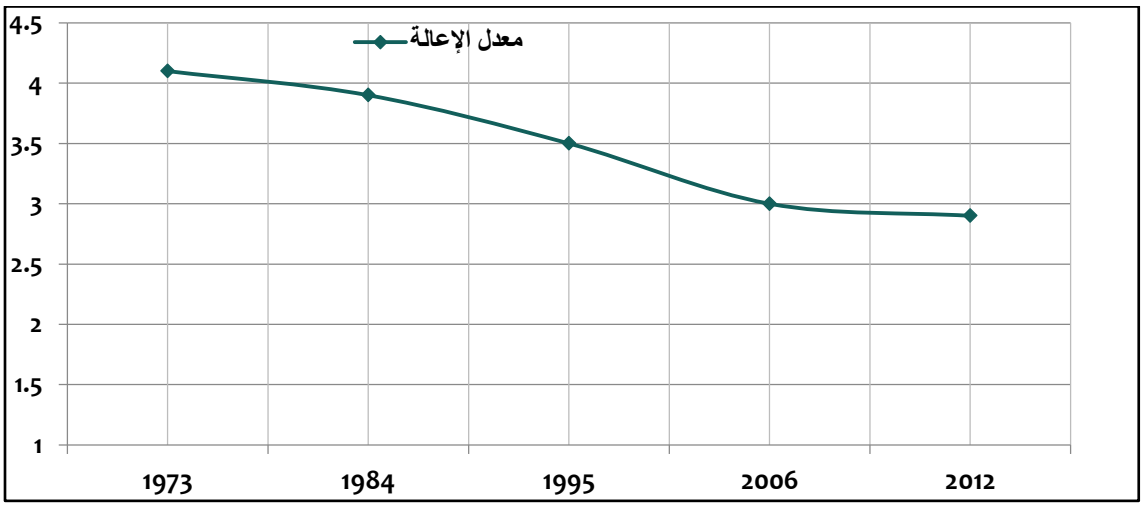

4. زيادة مخرجات النظام التعليمي والتدريبي:

لقد كان لنتيجة الإنفاق الذي تم على قطاع التعليم والتدريب، وزيادة عدد الطلاب بهذا القطاع من جهة، وزيادة عدد الأفراد العاملين اقتصادياً من جهة أخرى، أن تزايد عدد خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية التي تعمل على زيادة أعداد القوى العاملة.

ومن خلال الاطلاع على البيانات الواردة بالجدول رقم (6) والشكل رقم (11) يلاحظ أن عدد خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية خلال الفترة (1976-2010) قد تزايد، وهذه النتيجة متوافقة مع حدوث الزيادة في عدد الأفراد العاملين اقتصادياً كنتيجة للتغيرات التي طرأت على التوزيع العمري للسكان الليبيين.

---

(1) يحسب معدل الاعالة الكلي وفق المعادلة التالية:

معدل الاعالة الكلي= (عدد السكان – عدد المستخدمين) ÷(عدد المستخدمين).

وتستخدم هذه المعادلة أيضاً لقياس معدل إعالة الأطفال أقل من 15 سنة ومعدل الإعالة حسب النوع.

الجدول رقم (6)

تطور خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية التي تعمل على اعداد القوى العاملة خلال الفترة (1976-2010)

(طالب)

الفترة الزمنية	الجامعات	المعاهد المتوسطة والعليا	المجموع
1980-1976	9,317	32,260	41,577
1985-1981	15,863	48,715	64,578
1990-1986	20,102	72,602	92,704
1995-1991	50,295	54,291	104,586
2000-1996	85,822	50,464	136,286
2005-2001	143,958	63,430	207,388
2010-2006	192,593	79,727	272,320

المصدر:

- اللجنة الشعبية العامة، برنامج تنمية الموارد البشرية للسنوات (1993-1996)، (1992).
- أمانة التخطيط، وضع السكان والقوى العاملة والأجور والإنتاجية في ليبيا، 1990.
- الهيئة العامة للمعلومات، الكتب الإحصائي، أعداد متنوعة.
- محمد سالم كعيبة، جامعة بنغازي، مركز البحوث والاستشارات، سبل وآليات الاستثمار البشري وواقع سوق العمل (التجربة الليبية)، 2007.

الشكل رقم (11)

تطور خريجي المؤسسات التعليمية والتدريبية خلال الفترة (1976-2012)

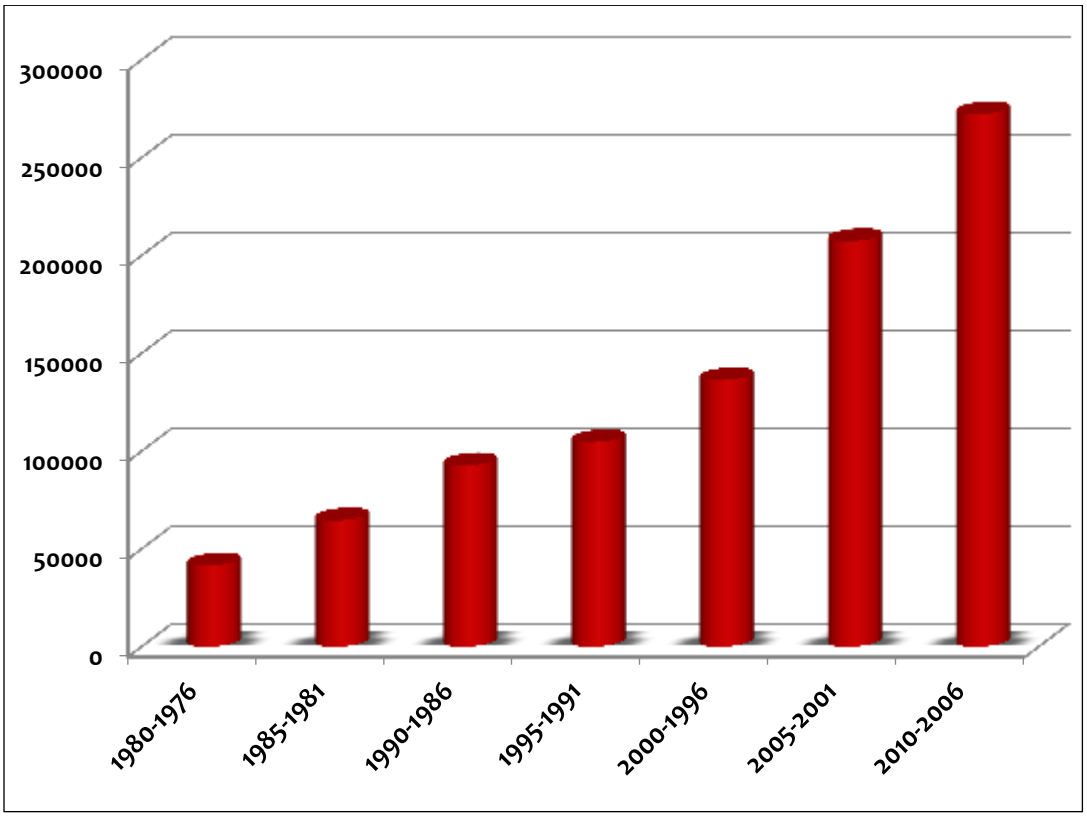

رابعاً: العلاقة بين عرض العمل والسكان في سن العمل ومعدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي:

يتأثر عرض العمل بعاملين رئيسين هما:

- العامل الديموغرافي ويتمثل في معدل نمو حجم السكان في سن العمل والذي يتأثر بدوره بالتغيرات في الهيكل العمري للسكان، وبمعدل النمو السكاني الكلي.
- العامل الاجتماعي ويمثله معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي، وخصوصاً مشاركة المرأة.

فالعامل الديموغرافي يتمثل في التغير في حجم السكان في سن العمل بافتراض ثبات معدلات المشاركة الصافية في النشاط الاقتصادي(4)، أما العامل الاجتماعي فيتمثل التغير في معدلات المشاركة الصافية في النشاط الاقتصادي مع ثبات حجم السكان في سن العمل، وبالتالي فإنه يمكن تحليل التغيرات في القوى العاملة بناء على العاملين الديموغرافي والاجتماعي، حيث أنه يمكن تجزئة

(1) معدل المشاركة الصافي في النشاط الاقتصادي = (عرض العمل ÷ السكان في سن العمل) x 100.

معدل نمو عرض العمل إلى جزئين رئيسين هما نمو السكان في سن العمل ونمو معدل المشاركة الصافي في النشاط الاقتصادي من خلال المعادلة التالية (البشير، بدون):

$$l_t = pr_{Nt} + p_{Nt} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

حيث :

l_t: نمو عرض العمل $\frac{\Delta L_t}{L_{t-1}}$.

p_{Nt}: نمو السكان في سن العمل $\frac{\Delta P_{Nt}}{P_{Nt-1}}$.

pr_{Nt}: نمو معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي الصافي $\frac{\Delta\, PR_{Nt}}{PR_{Nt-1}}$.

وبتطبيق المعادلة رقم (1) خلال الفترة (1973-2012) يمكن الحصول على النتائج المبينة في الجدول رقم (7) .

ومن خلال قراءة وتحليل البيانات الواردة بالجدول رقم (7) والمعروضة في الشكل رقم (12) يتبين أن معظم النمو في عرض العمل في ليبيا يرجع بشكل رئيسي إلى معدل نمو السكان في سن العمل، حيث ظل معدل النمو في حجم السكان في سن العمل يمثل النسبة الأكبر من معدل نمو عرض العمل خلال طول الفترة، في حين لا تزال معدلات المشاركة منخفضة بصفة عامة على الرغم من ارتفاعها خلال الفترة الأخيرة نتيجة ارتفاع مشاركة المرأة في سوق العمل.

جدول رقم (7)

العلاقة بين عرض العمل والسكان في سن العمل ومعدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي خلال الفترة (1973-2012)

السنوات	السكان في سن العمل (نسمة)	عرض العمل (فرد)	معدل المشاركة الصافي (%)	نمو السكان في سن العمل (%)	نمو معدل المشاركة (%)	نمو عرض العمل (%)
1973	910032	421617	46.33	-	-	-
1984	1503607	680994	45.29	4.67	-0.21	4.46
1995	2504044	1100956	43.97	4.75	-0.27	4.48
2006	3427413	1675880	48.90	2.89	0.97	3.87
2012	3701000	1882300	50.86	1.29	0.66	1.95

المصدر: بيانات الجدولين رقمي (3) و (5).

- معدلات المشاركة ومعدلات النمو تم احتسابها من قبل الباحثين.

الشكل رقم (12)

العلاقة بين عرض العمل والسكان في سن العمل ومعدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي

خلال الفترة (1973-2012)

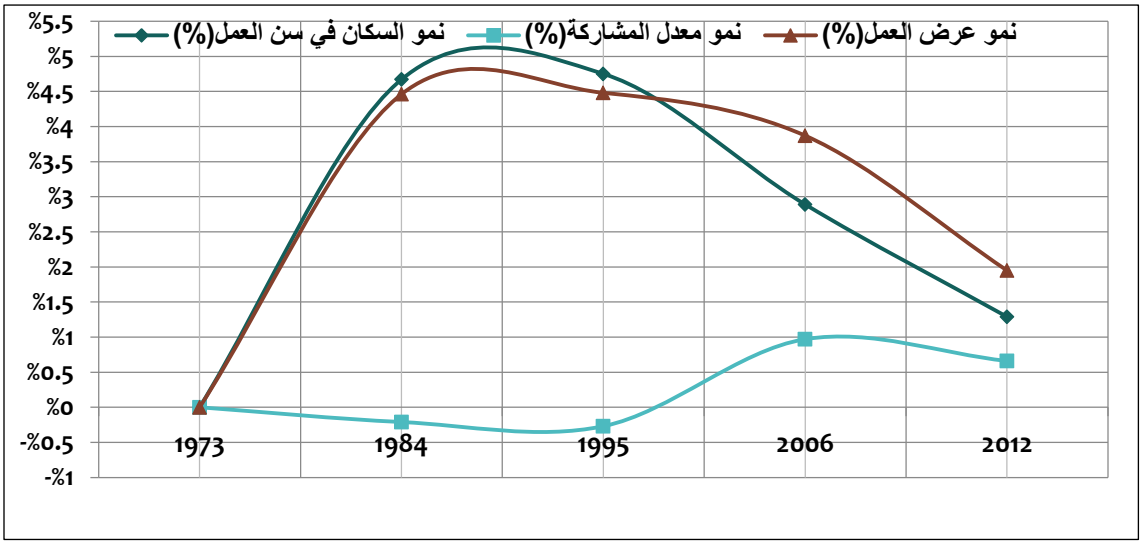

خامساً: السياسات المقترحة:

في إطار تحليل التغيرات التي طرأت على الهيكل العمري للسكان الليبيين وما صاحبها من انخفاض في معدل النمو السكاني وغيرها من الآثار الأخرى فإنه يجب خلال المرحلة القادمة اتخاذ جملة من السياسات السكانية وسياسات الاستخدام من قبل الجهات المسئولة في الإدارة التنفيذية بالدولة وذلك كما هو مبين فيما يلي:

1. السياسات السكانية:

عند مناقشة موضوع السياسات السكانية في المجتمع الليبي فإنه يمكننا أن نتساءل إذا ما كانت هناك سياسات واضحة ومحددة أم لا؟ إن السياسات السكانية كإطار عام تتمثل في كل ما تتخذه الدولة ومؤسساتها المختلفة من اجراءات وبرامج تنفيذية يكون لها علاقة بالسكان. وفي الواقع فإنه في ليبيا لا توجد جهة مركزية معينة تضع سياسات سكانية متكاملة تستند إلى البعد التخطيطي عن طريق استخدام أدوات السياسة السكانية(5)، وبالتالي لا توجد سياسة سكانية معتمدة صادرة عن جهة مركزية مسؤولة عنها وعن متابعتها. وقد أدى عدم وجود جهة مسؤولة عن السكان والسياسات السكانية إلى عدم متابعة معدلات النمو السكاني والتغيرات التي حدثت على التوزيع العمري للسكان الليبيين وهو ما يثبت صحة الفرضية التي تقول أن عدم وجود سياسات سكانية معتمدة يعتبر أحد الأسباب التي أدت إلى الانخفاض الكبير في معدلات النمو السكاني بصورة كبيرة والتي انعكس في حدوث تغير في التوزيع النسبي

(1) من أهم أدوات السياسة السكانية مراكز تنظيم الأسرة، والهجرة السكانية، والتشريعات السائدة.

للفئات العمرية للسكان الليبيين (لمزيد من الاطلاع على السياسات السكانية انظر: مركز بحوث العلوم الاقتصادية، 2006، 91:86؛ كعيبة والمجبري، 2007).

وبتشخيص وضع السكان في ليبيا والاجراءات التي اتخذت من قبل الجهات المسؤولة والتي لها تأثير على التوزيع العمري للسكان ومعدلات النمو السكاني يلاحظ أن الدولة تدعم موضوع تنظيم النسل وذلك عن طريق توفير الكثير من وسائل منع الحمل لمن يرغب في الحصول عليها. وفي الواقع فإنه مع زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم وانخفاض معدلات الأمية وزيادة مساهمة المرأة في سوق العمل وارتفاع تكاليف الزواج والمعيشة قد جعل الكثير من الأفراد يلجؤون إلى استخدام وسائل منع الحمل بصورة ذاتية وذلك في ظل عدم وجود مراكز متخصصة في تنظيم الأسرة، وهذا يعني أن موضوع تحديد النسل في ليبيا يعتبر موضوع شخصي يخص العائلة بالدرجة الأولى ولها مطلق الحرية في ممارسة أو عدم ممارسة تنظيم النسل. ومن جهة أخرى فإن الجهات المسؤولة في ليبيا لم تشرع حتى الآن في إعداد وتنفيذ أي برامج لتنظيم النسل على الرغم من أنه يوجد بالعيادات المجمعة في مختلف مناطق البلاد أقسام للأمومة والطفولة، إلا أن هذه الأقسام ينحصر دورها في متابعة النواحي الصحية للمرأة الحامل وتطعيم الأطفال فقط. التأثير الثاني لموضوع تنظيم النسل هو أن التشريعات النافذة في السابق تقرر منح علاوة عائلة بمعدل 4 دينار للزوجة و 2 دينار عن كل طفل وبحد أقصى 16 دينار للموظف وخلال عام 2013 قررت الدولة الليبية زيادة علاوة الأطفال إلى 100 دينار للطفل في الشهر لكل من هو أقل من ثمانية عشرة سنة (6). إن هذا الإجراء سيكون تأثيره على الفترة القادمة على زيادة معدلات الخصوبة وهو ما سينعكس في زيادة معدلات النمو السكاني.

إن السياسة السكانية خلال المرحلة القادمة فيما يتعلق بالسكان الليبيين يقترح أن تأخذ في اعتبارها الآتي:

- تكوين جهاز يتولى مهام وضع وتنفيذ ومتابعة السياسة السكانية.
- وضع خطة مستقبلية تحدد معدلات النمو السكاني المستهدفة وتحديد نسبة الفئات العمرية المناسبة.
- أن النمو السكاني المستهدف والمرغوب لابد أن يكون متوازن مع:

أ– القدرة على توفير احتياجات السكان من المتطلبات الخدمية والسلعية.

ب– توفير فرص عمل لمخرجات النظام التعليمي والتدريبي.

(1) أشار القانون رقم (27) لسنة 2013 الصادر عن المؤتمر الوطني العام إلى أن كل ليبي وليبية لم يكمل سن 18 عاماً يستحق 100 دينار مقطوعة شهرياً غير خاضعة للاستقطاعات، كما يستحق هذه المنحة الزوجة الليبية الحاضنة لأولاد لم يكملوا 18 عاماً من زوج غير ليبي. وتستحق الزوجة الليبية منحة شهرية قدرها 150 دينار ويشترط في حكم هذه المنحة عدم تقاضي أي مرتب او منحة أو علاوة من أي جهة أخرى.

- إنشاء مراكز تنظيم الأسرة الليبية في المدن والقرى ومزاولة نشاطها وفقاً لبرامج وخطط علمية تأخذ في الاعتبار ما يلي:

أ– إقامة الندوات والمحاضرات ذات العلاقة بتنظيم الأسرة.

ب– طبع وتوزيع النشرات بهدف توعية المواطن بأهمية تنظيم الأسرة.

ج– طبع وتوزيع النشرات والكتيبات التي تشرح وسائل تنظيم الأسرة واستخدامها بالطرق السليمة.

- تضمين مفاهيم تنظيم الأسرة والسكان في مناهج التعليم خاصة في المعاهد الصحية.
- توثيق التعاون والتنسيق بين الجهات المختصة في ليبيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مجالات البرامج والخطط المتعلقة بالسياسة السكانية.

2. سياسات الاستخدام:

لكي يمكن تحقيق أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية يكون من الضروري وجود سياسات استخدام–من ضمن حزمة السياسات الاقتصادية واضحة المعالم ويكون هناك أيضاً نظام مؤسسي قادر على الإشراف وتنفيذ ومتابعة سياسات الاستخدام اضافة إلى المتطلبات الأخرى اللازمة لتنفيذ سياسات الاستخدام مثل وجود التشريعات المنظمة للاستخدام وخطة للقوى العاملة والتدريب والتعليم ووجود احصاءات عن العمل والتدريب والتعليم (لمزيد من الاطلاع على سياسات الاستخدام انظر: مجلس التخطيط العام، 2002؛ الهيئة العامة للمعلومات، 2009، 75–72).

إن أهم ما تهدف إليه سياسات الاستخدام الآتي:

- حشد كافة الطاقات البشرية الوطنية المتاحة والقادرة على العمل لزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي وتنظيم استخدامها.
- إيجاد فرص عمل جديدة أمام الباحثين عن عمل.
- تحسين نوعية القوى العاملة والرفع من مستوى كفاءة جميع العاملين.
- تنظيم استخدام العمالة الوافدة والاستفادة من هذه العمالة في تدريب القوى العاملة الوطنية.

وفي الواقع عند تقييم سياسات الاستخدام المتبعة في سوق العمل الليبي خلال المرحلة السابقة يلاحظ الآتي:

- منذ نهاية السبعينيات أصبح القطاع العام هو القطاع المسيطر من حيث حجم الاستثمارات ومن حيث استخدام عنصر العمل وأصبح هناك تركز لاستخدام عنصر العمل في القطاع العام بصورة أكبر من القطاع الخاص.
- منذ منتصف الثمانينيات كان لانخفاض الايرادات النفطية تأثير مباشر على انخفاض الإنفاق على التنمية الاقتصادية والاجتماعية إضافة إلى توقف التخطيط الاقتصادي والاجتماعي أدى إلى حدوث بعض الخلل في سياسات

استخدام القوى العاملة الوطنية مما نتج عنه ظهور البطالة ما بين الداخلين الجدد إلى سوق العمل وتزايدها في السنوات اللاحقة.

- عدم تقيد المؤسسات العاملة في الدولة بالملاك الوظيفي مما أدى إلى توظيف قوى عاملة زائدة عن حاجة القطاع العام ومؤسساته.
- عدم وجود خطة تتعلق بربط مخرجات النظام التعليمي والتدريبي باحتياجات سوق العمل.
- انتشار القيم المناهضة للعمل الحرفي.
- ازدياد استخدام العمالة الوافدة في القطاع غير المنظم بشكل ملحوظ.
- إن سياسة استخدام القوى العاملة خلال المرحلة القادمة يقترح أن تقوم على الأسس التالية:
- تحفيز القطاع الخاص المحلي والأجنبي على زيادة مشاركته في النشاط الاقتصادي وخلق المناخ الاقتصادي الملائم والقادر على خلق فرص العمل امام جميع الأفراد الليبيين.
- الزام كافة الأجهزة والمؤسسات العاملة في القطاع العام والخاص بإعداد ملاكات وظيفية مع ملاحظة أن التوظيف يجب أن يكون وفقاً للملاكات الوظيفية المعتمدة وإذا كان هناك عجز يتم الاستعانة بالعمالة الوافدة وفق اجراءات رسمية والأولوية في الاستخدام تكون لليبيين.
- التنسيق بين خطط التعليم والتدريب وخطط القوى العاملة بما يلبي احتياجات سوق العمل.
- التركيز على تدريب القوى العاملة الوطنية من اجل الارتقاء بمستوى نوعيتها.
- إعادة النظر في التشريعات والإجراءات التي تنظم الاستخدام بحيث تكون مواكبة للتطورات الحديثة والعمل على وجود استقرار في التشريعات.
- التأكيد على سياسات الحوافز والترغيب خاصة في الأعمال غير المرغوبة.
- تنظيم القطاع غير المنظم في سوق العمل الليبي والذي تمثل العمالة الوافدة أحد أهم أركانه الأساسية.
- التزام الأجهزة التنفيذية بالدولة بنشر معلومات عن مواطن العمل الشاغرة وبصفة دورية بحيث يمكن الاستفادة من ذلك في تسهيل عملية الاستخدام والتعريف بمواطن الشغل امام الباحثين عن العمل.
- حرية المواطن الليبي في العمل في سوق العمل المحلي أو الدولي.

خامساً: خاتمة:

لقد هدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل التغيرات في الهيكل العمري للسكان الليبيين وأثرها على عرض العمل، ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإنه قد تم عرض تطور التغيرات الديموغرافية من حيث الزيادة في عدد السكان الليبيين والتغير في معدل نمو السكان الليبيين والتغير في التوزيع العمري للسكان الليبيين. كما تناول البحث الآثار الناتجة عن التغير في عدد الأفراد العاملين اقتصادياً (عرض العمل) وزيادة مخرجات النظام التعليمي والتدريبي وتناقص معدل الإعالة. وأخيراً تناول البحث السياسات السكانية وسياسات الاستخدام المقترحة خلال المرحلة القادمة.

المراجع

- أمانة التخطيط (1979)، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1973.
- أمانة التخطيط (1990)، وضع السكان والقوى العاملة والأجور والإنتاجية في ليبيا.
- اللجنة الشعبية العامة للتخطيط والاقتصاد، مصلحة الإحصاء والتعداد، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1984.
- البشير عبد الكريم، التحول الديمغرافي في الجزائر وسياسات مواجهة عرض الاستخدام، ورقة بحثية في الملتقى الدولي حول البطالة وأسبابها وأثرها في المجتمع، الجزائر، http://www.univ-chlef.dz/ .
- علي خضير مرزا (2012)، ليبيا: الفرص الضائعة والآمال المتجددة، (بيروت:2012).
- اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) (1992)، برنامج تنمية الموارد البشرية للسنوات (1993 – 1996).
- مجلس التخطيط العام (2001)، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (1962-2000).
- مجلس التخطيط العام (2002)، سياسة الاستخدام وتنظيم العمالة الوافدة.
- مجلس التطوير الاقتصادي (2010)، التقرير الوطني الأول لحالة السكان في ليبيا.
- محمد سالم كعيبة (2007)، مركز البحوث والاستشارات، سبل وآليات الاستثمار البشري وواقع سوق العمل (التجربة الليبية)، جامعة بنغازي.
- محمد سالم كعيبة، وخديجة عبد الكريم المجبري (2007)، السياسات السكانية ودورها في التأثير على الهيكل العمري للسكان الليبيين وعرض العمل: رؤية مستقبلية، ورقة ألقيت في المؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة، بنغازي.
- مركز بحوث العلوم الاقتصادية (2001)، سوق العمل في الاقتصاد الليبي، بنغازي.
- مركز بحوث العلوم الاقتصادية (2006)، واقع وآفاق الوضع السكاني في الاقتصاد الليبي.
- المؤتمر الوطني العام، القانون رقم (27) لسنة 2013.

- الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق (2009)، تقرير عن حالة التنمية البشرية في ليبيا.
- الهيئة العامة للمعلومات، الكتاب الإحصائي، أعداد مختلفة.
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق (1998)، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 1995.
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق (2008)، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان لعام 2006.
- وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد (2012)، النتائج النهائية للمسح الوطني للسكان.
- وزارة التخطيط، مصلحة الإحصاء والتعداد، مسح التشغيل والبطالة لعام 2010.
- وزارة التخطيط، مصلحة الاحصاء والتعداد، ملخص أهم نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة 2012.